مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

التعليم في القدس في ظلّ حكومة بِنِتْ... إلى أين؟

ملف حكومة بِنِت-لبيد (1)

أنوار قدح

دراسات 5
عن إسرائيل

أيّار 2022

دراسات عن إسرائيل 5

أيّار 2022

ملف حكومة بنت-لبيد (1)

التعليم في القدس في ظلّ حكومة بِنِتْ... إلى أين؟

أنوار قدح

ماجستير في التاريخ العربيّ الإسلاميّ، جامعة بير زيت.

المحرّر المسؤول: امطانس شحادة

تدقيق: حنّا نور الحاجّ

مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب

العنوان: همغينيم 90 حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

في الإمكان قراءة الواقع التعليميّ في مدينة القدس، في عهد حكومة بِنِت اليمينيّة، على أنّه امتداد للسياسات الاستعماريّة الإحلاليّة التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة منذ احتلال القدس عام 1967، غير أنّه في الوقت الذي أخفقت فيه تلك الحكومات حتّى عام 2011 في إحداث أيّ تغيير جوهريّ في بنى شرقيّ القدس التعليميّة، وعجزت فيه عن تحقيق مُرادها الرامي إلى تعميم المنهاج الإسرائيليّ في سائر المدينة، شهدت الفترة التي تلت عام 2011 تغيُّرًا في السياسة المتّبَعة في التعامل مع النظام التعليميّ في القدس الشرقيّة، فدمجت إلى جانب سياسة التضييق والعنف سياسة التحفيز وتقديم الإغراءات والتسهيلات؛ وبناء عليه كانت ثمّة تغيُّرات شهدتها المدينة في البنى التعليميّة في السنوات الأخيرة، وما بدأ كتحفيزٍ تحوَّلَ إلى شروط وابتزاز ينذر بإحلال قريب.

بطبيعة الحال، لا يمكن تفسير التغيُّرات (وأحيانًا التحوُّلات) التي تجري في البنى التنظيميّة للعمليّة التعليميّة في شرقيّ القدس بمنأًى عن السياسةِ العامّة الداخليّة -الحكومات الإسرائيليّة والسلطة الفلسطينيّة-، والسياسةِ الخارجيّة للدول الكبرى ورؤيتها التي تمحورت حول رسم شرق أوسط جديد. فالاعتراف الأمريكيّ بالقدس الموحّدة عاصمةً لدولة إسرائيل، وتهافُت عدد من الدول العربيّة للتطبيع معها، عاملان مهّدا الطريق لتسارع عمليّة الأَسْرَلة التي مارستها إسرائيل فعليًّا لخلق سياسة أمر واقع على الأرض، ولا سيّما في ظلّ حكومة يمينيّة متطرّفة بزعامة بِنِت، وغياب شبه كامل لحركة وطنيّة فلسطينيّة موحّدة في ظلّ الانقسام.

تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات، من بينها: كيف ستتعامل حكومة بِنِت مع مِلفّ التعليم في القدس؟ ما هو جديدها من خطط رامية إلى أَسْرَلة نظام التعليم في القدس؟ ما هو دَوْر المقدسيّين أنفسهم -ككادر تعليميّ واتّحاد لجان أولياء أمور، ومِن ورائهم السلطة الفلسطينيّة- في التعامل مع تلك الخطط والممارسات؟

واقع النظام التعليميّ في القدس تحت الاحتلال

من نافل القول أنّ المنظومة التعليميّة في القدس ظلّت تعاني تحت الاحتلال من جملة من المشكلات، غير أنّ الجديد اليوم هو استغلال تلك المشكلات من قِبل الحكومة الإسرائيليّة لتحويلها لصالحها، فتعاملتْ مع مشكلة تعدُّد المرجعيّات التي يتّسم بها النظام التعليميّ في القدس بإغلاق مكتب مدير التربية والتعليم (الفلسطينيّ)، معلِنةً بذلك محاربتها لأيّ وجود مرجعيّ للسلطة الفلسطينيّة على أرض القدس، وكذلك صرّحتْ مرارًا أنّه في نيّتها إنهاء وجود الأونروا ومؤسّساتها، لتطرح نفسَها مرجعيّةً وحيدة موجِّهة للعمليّة التعليميّة التي تضع الرؤية الفلسفيّة والسياسات التربويّة التي تتّفق مع رؤيتها الصهيونيّة.[1]

أمّا مشكلة الأبنية المتهالكة التي تتّصف بها مدارس القدس، وكَوْن غالبيّتها عبارة عن أبنية سكنيّة مستأجَرة، فقد استغلّت بلديّة القدس هذه المشكلةَ لبناء مدارس ورياض أطفال نموذجيّة جديدة تابعة لوزارة التربية

1. وبناء على ذلك، تتوزّع المدارس في القدس من حيث جهة الإشراف عليها إلى خمس جهات، وَفقًا للتقرير الذي أصدرته وحدة شؤون القدس في العام المنصرم (2021)، تحت العنوان "واقع التعليم في القدس 2020-2021":
   - مدارس الأوقاف: تتبع للسلطة الفلسطينيّة وتتبنّى المنهاج الفلسطينيّ الأصليّ، ويبلغ عدد الطلبة فيها 10,881، أي ما يعادل 13.8%.
   - المدارس الخاصّة: تلتزم بالمنهاج الفلسطينيّ الأصليّ، وعدد طلبتها 33,684، أي ما يعادل 34%.
   - مدارس الوكالة (الأونروا): تلتزم بالمنهاج الفلسطينيّ الأصليّ، وعدد طلبتها 1,052، أي ما يعادل 1.2%.
   - مدارس وزارة التربية والتعليم والبلديّة (الإسرائيليّة): تدرّس وَفق المناهج الفلسطينيّة المحرَّفة، وبعضها يدرّس وَفق منهاج البجروت. عدد طلبتها 40,573، أي ما يعادل 47.8%.
   - مدارس (المقاولات): عدد طلبتها 2,734، أي ما يعادل 3.2%

والتعليم الإسرائيليّة -أي إنّها تطبّق المناهج التعليميّة الإسرائيليّة- لتَكُون عاملَ جذب للطلبة وذويهم بدلًا من مدارس الأوقاف، وكذلك بعض المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة –المتمسّكة بالمنهاج الفلسطينيّ-. وهي بذلك تدّعي أنّها تحلّ مشكلة النقص في عدد غرف التدريس الذي بلغ نحو 2,500 غرفة في العام 2021. هذا يعني أنّها تقايض المقدسيّ في أن يختار إمّا المدارس الملتزمة بالمنهاج الفلسطينيّ والتي تعاني من النقص في الغرف التدريسيّة -وبالتالي سيكون عرضة للتسرّب والجهل بسبب عدم توافر المقاعد الدراسيّة- وإمّا أن يختار الالتحاق بالصفوف الجديدة التي تتبنّى المنهاج الإسرائيليّ، وبالتالي سيؤدّي الأمر إلى أَسْرَلة الطلبة المقدسيّين.[2]

وكذا الحال في سائر المشكلات التي تعانيها المدارس، ومن ذلك -على سبيل المثال- النقصُ في الكادر التعليميّ في مدارس الأوقاف وبعض المدارس الأهليّة، ولا سيّما في المواضيع العلميّة، هذه المشكلة التي خلقها الجدار بعد حرمان المعلّمين الذين من الضفّة دخول القدس، وعدم قدرة مدارس الأوقاف والمدارس الأهليّة على دفع رواتب ومستحقّات وتأمينات للمعلّمين كالتي تدفعها وزارة التربية والتعليم، وهو ما يَضطرّ كثيرًا من المدارس الأهليّة إلى الرضوخ للشروط الإسرائيليّة من أجل الحصول على بعض المساعدات والميزانيّات التي تمكّنها من ضمان البقاء.[3] لذا فإنّ العامل الاقتصاديّ جعل مدارس المعارف وجْهةً مفضّلة لكثير من المعلّمين المقدسيّين بسبب رواتبها المغرية، غير أنّ وزارة المعارف (التربية والتعليم) لا تعترف أحيانًا بالشهادات الجامعيّة الصادرة من بعض الجامعات الفلسطينيّة؛[4] الأمر الذي اضطرّ بعض المعلّمين إلى إعادة الالتحاق بكلّيّات وبرامج معيّنة ليتمكّنوا من معادلة شهاداتهم، ممّا كلّفهم سنواتٍ ومَبالغَ ماليّةً إضافيّة، وهذا في الحقيقة جسَّدَ واقع السؤال الذي طرحته دائرة المعارف على الطلبة العرب الذين يرغبون في نهاية المطاف بالحصول على وظائف في أجهزتها، وهو: لماذا لا تختصر الطريق على نفسك وتلتحق بالجامعات والكلّيّات الإسرائيليّة لتربية وإعداد المعلّمين؟ بالتالي شجّعت الطلبةَ على اختيار برنامج البجروت الذي يسهّل عليهم دخول تلك الكلّيّات دون شروط مسبقة، وذلك على العكس من الطلبة الذين يختارون برنامج التوجيهيّ الفلسطينيّ، والذين يُضطرّون إلى الدراسة سنة تحضيريّة، والالتحاق بدورات لغة عبريّة، واجتياز امتحان الپسيخومتريّ. وفي الوقت ذاته، شُجّعت الجامعات الإسرائيليّة -ولا سيّما الجامعة العبريّة في القدس- على استيعاب الطلبة من القدس الشرقيّة الذين يؤهَّلون لخوض برنامج البجروت، وهنا فإنّنا نتعامل مع حلقة متكاملة تصبّ -في نهاية الأمر- في مصلحة عمليّة الأَسْرَلة.[5]

كذلك يمكن تفسير مشكلة التسرُّب العالية، التي تبلغ نحو 26.5%[6] في المرحلة الثانويّة، بأنّها حصيلة كلّ تلك المعيقات التي ذكرناها آنفًا، ويمكن القول إنّ هذه النتيجة كانت هي في حدّ ذاتها هدفًا للمؤسّسة الإسرائيليّة لنشر سياسة التجهيل بين المقدسيّين، وذلك من منطلق العنصريّة والتفوّق اليهوديّ، غير أنّ هذه السياسة تغيّرت، ولا سيّما بعد الخطّة الخمسيّة (للحكومة الإسرائيليّة) التي ترمي إلى رفع مستوى مدينة القدس الاقتصاديّ، الذي يتطلّب توافُرَ أيادٍ عاملة مدرَّبة، وهو ما حاولت أن توفّره المؤسّسات التعليميّة الإسرائيليّة ببناء المدارس التكنولوجية والتركيز على اللغة العبريّة، لتسهيل اندماج المقدسيّين

2. قواسمي، هنادي. (2020، 26 آب). حلقة نقاش المناهج كساحة حرب: أَسْرَلة التعليم في القدس المحتلّة (فيديو). المتحف الفلسطينيّ.

3. أحمد، فتحيّة. (2020، 26 آب). حلقة نقاش المناهج كساحة حرب: أَسْرَلة التعليم في القدس المحتلّة (فيديو). المتحف الفلسطينيّ.

4. ترفض وزارة التربية والتعليم الاعتراف بالشهادات الصادرة عن جامعة القدس في أبو ديس، مدّعيةً أنّها مؤسَّسة محرِّضة تشجّع على ممارسة على الإرهاب.

5. حبّاس، وليد [مُضيف]. (2021، 7 أيلول). **د. مرام مصاروة: مساعي أَسْرَلة التعليم في مدينة القدس** [الحلقة 13]. بودكاست مدار. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة مدار.

6. Ir Amim. (2020, Septemper). The state of education in East Jerusalem: Discrimination against the backdrop of COVID-19. Ir Amim.

في سوق العمل الإسرائيليّ، وبخاصّة بعد أحداث فترة العامَيْن 2014-2015 واندلاع الأحداث الأمنيّة في القدس التي فسّرتها بعض الجهات الإسرائيليّة بأنّها نتيجة لشعور الفلسطينيّين في القدس بالظلم الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

بِنِتْ وزيرًا للتعليم (2015-2019)

يمكن بناء تصوُّر بشأن اتّجاهات التعليم في عهد بِنِتْ كرئيس للوزراء، والتنبّؤ باتّجاهات أفقه المستقبليّة، وذلك بالعودة إلى الوراء ودراسة فترة تولّيه لمنصب وزير التربية والتعليم التي امتدّت لفترة ليست بقصيرة (2015-2019). امتازت فترة تولّيه لوزارة التربية والتعليم بأنّها كانت علامة فارقة في محاولات الوزارة فرض الأَسْرَلة عن طريق جهاز التعليم؛ إذ تضاعَفَ عدد الطلبة المقدسيّين الذين يَدْرسون البجروت، بعد أن وضع العديدَ من الخطط لتسريع عمليّة أَسْرَلة التعليم، وخطّة التعزيز التي بدأت قبله برصد ميزانيّات للمدارس التي تتبنّى المنهاج الإسرائيليّ، أو تحتوي على الأقلّ صفوفًا لتعليم المنهاج الإسرائيليّ غَدَتْ بعد ذلك شرطًا في عهد بِنِت بعد أن أعلن: "لن تستثمر وزارة التعليم في المدارس في القدس الشرقيّة إلّا إذا تبنّت المنهاج الإسرائيليّ".[7]

تُرجمت تلك الخطّة على عدّة أشكال، منها المباشر وذلك بربط أيّ إنفاق على المدارس بالتحوُّل إلى المنهاج الإسرائيليّ، ومن ذلك ابتزازُ المدارس في التراخيص وعمليّات الترميم والتحديث ودورات المعلّمين، ودفْع حصّة الطالب التي تدفعها البلديّة للمدارس غير الحكوميّة المعترَف بها -المدارس الخاصّة-، إذ ارتفعت نسبة المدارس الخاصّة التي تتلقّى المعونات المشروطة إلى97%.[8] ففي مقابلة مع مديرة مدرسة ابتدائيّة خاصّة قال: "في 2017 جاء مفتّشون على المدرسة وآخِر إشي قالت المفتشة كلّ إشي عندك مزبوط بَسْ مش عارفة شو أقُلّلك، بعدين المفتش الثاني قال تحطّي صفّ بجروت وامشّيلك الترخيص".[9]

أمّا الأدوات غير المباشرة، فكانت بتفعيل البرامج اللامنهجيّة، وبخاصّة الربط بين الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة في القدس والتعليم؛ وذلك بتفعيل البرامج اللامنهجيّة، ومنها ما أُطلق عليه "اليوم الدراسيّ المطوَّل" الذي شمل -في ما شمل- بقاءَ الطلبة في مدارسهم بعد انتهاء الدوام، فينتظمون في دروس للدبكة والتصوير، وغيرها؛ في محاولة لمنع مشاركة الطلبة في الاحتجاجات التي تَحْدث في القدس وضواحيها. ففي العام الدراسيّ 2014-2015، وبعد صيف حافل بالاحتجاجات شهدتْه القدس إثر استشهاد الطفل محمّد أبو خضير، أُطْلِقَ برنامج اليوم الدراسيّ المطوَّل في تسع مدارس، وقد اختيرت تلك المدارس التي اعتُقِل عدد كبير من طلبتها بتهمة إلقاء الحجارة، أو تلك التي تقع في مناطق المواجهات مع الشرطة، كالعيسويّة وسلوان وشعفاط على سبيل المثال. بلغت تكلفة البرنامج في ذلك العام 900 ألف شيكل، ثمّ وُسِّع في العام الدراسيّ 2015/2016 ليشمل 15 مدرسة.[10]

ساوَمَ بِنِتْ المقدسيّين على التعليم، إذ قابَلَ مشكلة النقص في الغرف التدريسيّة بالإعلان عن نيّته سدّ ذلك النقص ببناء غرف تدريسيّة أو إنشاء مدارس جديدة، غير أنّ أيّ بناء جديد سيتبنّى المنهاج الإسرائيليّ

7. حَسُون، نِير، وكشتي، أور. (2016، 24 آب). أَسْرَلة بينيت- وزارة التربية والتعليم ستستثمر في مدارس شرقيّ القدس إذا تبنّت هذه خطّة التعليم الإسرائيليّة. جريدة الحياة (مُترجَم عن مقال نُشر في صحيفة هآرتس). المادّة مستقاة بتاريخ (2022/4/3).

8. أحمد، فتحيّة. مصدر سابق.

9. مقابلة شخصيّة هاتفيّة. (2021، 23 كانون الأوّل). مع أ. س. (الاسم محفوظ) مديرة مدرسة خاصّة في القدس.

10. قواسمي، هنادي. (2020، 15 كانون الثاني). الخطّة الخمسيّة... ماذا تفعل إسرائيل في القدس. متراس.

تلقائيًّا، إذ صرّح بِنِت: "لقد حان الوقت الذي يدرَّس فيه المنهاج التعليميّ الإسرائيليّ في شرقيّ القدس ومن الصفوف الأولى؛ فالقدس يجب أن تكون موحَّدة عمليًّا وليس بالكلام؛ فكلّما ركّزنا على التعليم وَفْق المنهاج التعليميّ الإسرائيليّ، قوّينا جهاز التربية والتعليم في شرقيّ القدس، وهكذا نبني مستقبَلًا".[11]

أُطلقت الخطّة الخمسيّة 2018-2023 في عهد وزارة بِنِت، وقد صاغت وزارته الجزء المتعلّق بالتعليم، إذ وَضعت نُصْب عينيها أن تعمّق الأَسْرَلة وتوسّع دائرة العمل بالمنهاج الإسرائيليّ. ولتحقيق ذلك الهدف، وُضِعت الخطّة التي تَبرز ملامحها في تضييقِ الخناق على كلّ المؤسّسات التعليميّة التي تتبنّى المنهاج الفلسطينيّ، ومنعِ توسُّعها أو نموّها نموًّا طبيعيًّا بما يناسب الزيادة السكّانيّة، ودفعها بكلّ السبل إلى الإغلاق أو تبنّي المَنهاج الإسرائيليّ، أيْ تبنّتْ سياسةَ تضييق المداخل وتوسيع المخارج، في حين تبنّت ذات السياسة -ولكن على العكس- في ما يخصّ المؤسّسات التعليميّة التي تتبنّى تطبيق المنهاج الإسرائيليّ؛ فقد وسّعت المداخل وضيّقت المخارج. وقد أَوْلى بِنِت اهتمامًا خاصًّا بدفع الطلبة المقدسيّين للدراسة في المعاهد والكلّيّات الإسرائيليّة. فبفضل البرامج المخصَّصة والبرامج الحكوميّة من الخطّة الخماسيّة، بلغ عدد الطلبة الفلسطينيّين من القدس الشرقيّة الذين يَدْرسون في الجامعة العبريّة في العام الدراسيّ 2018-2019 أعلى مستوى حتّى ذلك الحين: 410 طلبة يدرسون في السنة التحضيريّة، وَ 586 طالبًا في سائر المراحل.[12]

فضلًا عن هذا، كان إغلاق مكتب مدير التربية والتعليم الفلسطينيّ، في تشرين الثاني عام 2019، من أبرز ملامح تلك المرحلة؛ إذ أرادت السلطات الإسرائيليّة بذلك نزع الشرعيّة عن المظلّة الرسميّة التي تتْبع لها مدارس الأوقاف والمدارس الأهليّة في القدس، الأمر الذي يتركها فريسة سهلة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة التي سعت لتجعل نفسها الجهة الرسميّة الوحيدة التي على الساحة. هذا الإجراء يذكّرنا بالخطوة الأولى التي قامت بها السلطات الإسرائيليّة بعد احتلال القدس في العام 1967، عندما أغلقت مكتب التعليم في محافظة القدس، واعتقلت العديد من مسؤولي التربية والتعليم الفلسطينيّين، وأَلحقَت المدارس الحكوميّة بدائرة التربية والتعليم الإسرائيليّة، وفَرضت المنهاج الإسرائيليّ.[13]

حكومة بِنِتْ: أفق المنظومة التعليميّة في القدس

طرحنا، في بداية الدراسة، تساؤلات حول الكيفيّة التي تتعامل بها حكومة بِنِت مع ملفّ التعليم في القدس، وما إذا كانت تحمل خططًا جديدة في سعيها الدائم نحو الأَسْرَلة التي أصبحت عنوان هذه المرحلة في كلّ ما يتعلّق بمدينة القدس وسكّانها الفلسطينيّين. وعند ربط الفترة السابقة التي تولّى بها بِنِت وزارة التعليم والفترة الحاليّة التي يرأس فيها الحكومة وتعيين يفعات شاشا-بيطون (من حزب "أمل جديد"[14] المنشقّ عن حزب الليكود اليمينيّ) وزيرةً للتعليم، نجد أنّ المنظومة التعليميّة بأَسْرها تسير بخطًى ثابتة وأهداف

11. أبو جابر، إبراهيم. (2017، 14 آذار). فرض المنهاج التعليميّ الإسرائيليّ على مدارس شرقيّ القدس يعزّز المواطَنة والسيادة الإسرائيليّة على المدينة [ورقة مقدّمة إلى مؤتمر]. مؤتمر يوم القدس الثالث عشر: القدس في المشهد الفلسطينيّ. ص 13.

12. حَسُون، نِير. (2019، 11 كانون الثاني). التنامي الفلسطينيّ في الجامعات العبريّة. موقع الغد (مُترجَم عن مقال نُشِر في صحيفة هآرتس). المادّة مستقاة بتاريخ (2022/2/9).

13. وحدة شؤون القدس. (2021). **واقع التعليم في القدس المحتلّة 2020-2021**. وزارة التربية والتعليم. ص 6-9.

14. انشقّ حزب "أمل جديد" عن حزب الليكود عشيّة انتخابات الكنيست الـ 24 عام 2021. يعارض حزب "أمل جديد" حلّ الدولتين وإقامة دولة فلسطينيّة، ويؤيّد ضمّ المناطق "ج" إلى إسرائيل. أعلن تأييده لخطّة "صفقة القرن"، إلّا أنّه أوضح أنّها صفقة إشكاليّة، لأنّها تعترف في نهاية المطاف بدولة فلسطينيّة ضمن شروط محدّدة.

واضحة، ويبدو بكلّ وضوحٍ الارتباطُ الوثيق بين المرحلتين؛ فكلّ المرتكزات التي أرساها بِنِت كوزير للتربية والتعليم تحوّلت إلى سياسة ممنهَجة اعتُمِدت وتفرّعت عنها مزيد من الخطط الرامية إلى الأَسْرَلة.

تتّسم سياسة خطّة الأَسْرَلة المطبَّقة في القدس الشرقيّة بأنّها متكاملة، حيث يكمل كلّ جزء منها الآخَر، فتبدأ بمرحلة مبْكِرة وهي رياض الأطفال؛ إذ تُظهِر وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة اهتمامًا واضحًا بفتح رياض الأطفال التي تبدأ باستقبالهم ابتداءً من سنّ ثلاث سنوات، وفيها يتعلّمون بعض الكلمات والأناشيد العبريّة، ويسجَّل الأطفال تلقائيًّا من قِبل إدارة الروضات تلك في مدارس تطبّق المنهاج الإسرائيليّ، إلّا إذا اعترض على هذا أولياءُ الأمور.[15] ثمّ تتابع ذلك في مرحلة الدراسة الإلزاميّة في مدارس تطبِّقُ المنهاجَ الإسرائيليّ، وفيها يجري التركيز على اللغة العبريّة والتعليم اللامنهجيّ وتخصيص المدارس بما يلائم ميول الطلبة، كالمدارس التكنولوجيّة والفنون واللغات والعلوم (لا يزال الجزء الأكبر قيد الإنشاء)، بالإضافة إلى المحاولات المستمرّة للترويج لمنهاج البجروت على أنّه عصريّ ومرن، ويُكسِب الطلبة المهارات الحديثة في التفكير والاستنتاج، ولا يشكّل ضغطًا على الطلبة بعكس التوجيهيّ الفلسطينيّ.[16] وتشير الإحصاءات إلى التقدُّم الملموس لتطبيق الخطّة الخَمْسيّة في التعليم التي جُنّد لها 445 مليون شيكل، وقد ذهب ما يقارب 43% منها لدعم المنهاج الإسرائيليّ وتوسُّع تمدُّده. ففي العام الدراسيّ 2018-2019، كان هناك 7,376 طالبًا فلسطينيًّا فقط يدرسون وَفقًا للمنهج الإسرائيليّ. وفي العام الدراسيّ 2019-2020، ازداد هذا العدد بأكثر من 2.5 مرّة إلى 18,953 طالبًا (13,739 في المؤسّسات الرسميّة، وَ 5,214 في المدارس الأهليّة). علاوة على هذا، وضع فريق دمج المناهج في مدارس شرق القدس خطّة عمل لكلّ حيّ بغية زيادة عدد غرف الصفّ الأوّل بمقدار 15 صفًّا سنويًّا،[17] عبْر الاستمرار بسياسة أبنية مدرسيّة جديدة وزيادة صفوف تتبنّى المنهاج الإسرائيليّ. في هذا الصدد تقول عير عاميم:

من المؤسف أنّ الأزمات "تُستغَلّ" لهذا الغرض، وأنّ الموارد تُستثمَر بطريقة منحازة بوضوح بدلًا من استخدامها لمعالجة النقص الحادّ والمتزايد في الفصول الدراسيّة. وبالمثل، نجد أنّ ارتفاع عدد الطلبة الفلسطينيّين الذين يتعلّمون بحسب المناهج الإسرائيليّة يوضّح أولويّات الحكومة، ويؤكّد قدرتها على التصرّف بسرعة وحسم عندما تكون مدفوعة باعتبارات سياسيّة غير ذات صلة، بدلًا من الاعتبارات التعليميّة التي تصبّ في مصلحة الطلبة.[18]

وبعد رياض الأطفال والبجروت، يأتي دَوْر الجامعات والكلّيّات الإسرائيليّة في استقطاب الطلبة المقدسيّين، التي باتت تتسابق لاستقطاب العدد الأكبر منهم مدفوعةً بسياسة ممنهَجة من قِبل الحكومة التي تدعم هذا الاتّجاه، وقد ابتغت من هذه الخطوة تحقيق هدفَيْن مركزيَّيْن، أَوَّلُهما: إعداد هؤلاء الطلبة لسوق العمل الإسرائيليّ -في إطار الخطّة الخمسيّة-؛[19] ثانيهما: تحقيق اندماج واختلاط مباشر مع المجتمع الإسرائيليّ؛ فالجامعات تختلف عن المدارس التي تكون غالبًا متجانسة عِرْقيًّا ودينيًّا، إذ إنّ مجتمع الجامعة عبارة عن بيئة غير متجانسة تشجّع الحِوار وتقبُّل الآخَر. وفي سبيل ذلك، تستخدم إغراءات عديدة، من بينها: المنح الدراسيّة، والوظائف التي توفّرها للطلبة أثناء مرحلة الدراسة، ونظام الأقساط الموحَّد لكلّ التخصّصات (على العكس من "النظام التفاضليّ" المعتمَد في الجامعات الفلسطينيّة)، إلى جانب أنّها أصبحت تقبل الطلبة

15. السمّان، ديما. (2019، 28 كانون الثاني). **كيفيّة التصدّي للهجمة المسعورة على التعليم في القدس المحتلّة** [ورقة مقدَّمة إلى اجتماع]. سُبُل التصدّي لمخطّطات الاحتلال الرامية إلى تفريغ القدس من المؤسّسات التعليميّة. وزارة التربية والتعليم الفلسطينيّة.

16. أفرَهامي، بِن؛ ورَمون، أمنون. (2021). **بين البراغماتيّة (الواقعيّة) والمقاومة الوطنيّة**. معهد القدس لبحث السياسات.

17. Ir Amim. Ibid. P. 30.

18. Ibid.

19. كورح، ميخال؛ وحوشن، مايا. (2021). **معطيات عن أورشاليم القدس -الوضع القائم واتّجاهات التغيير**. معهد القدس لبحث السياسات. ص 86.

المقْدسيّين من حَمَلة شهادة الثانويّة العامّة الفلسطينيّة (التوجيهيّ) دون الحاجة إلى امتحان الپسيخومتريّ، وتوفّر لهم أيضًا سنة تحضيريّة مجّانيّة يتعلّمون فيها اللغة العبريّة مجّانًا.[20]

تُرافِق كلَّ ذلك حمْلةٌ شعواء للتضييقِ على المدارس التي تتبنّى المنهاج الفلسطينيّ وابتزازِها، ومنه ما يأتي على نحوٍ غير مباشر كنشر الشائعات عن تدنّي مستوى التعليم في مدارس الأوقاف والمدارس الأهليّة، وذلك ابتغاء زعزعة ثقة أولياء الأمور فيها، وكذلك انتقادها الدائم للمناهج الفلسطينيّة ووَصْمها بأنّها تحريضيّة ومسؤولة عن حالات العنف والإرباك التي تعيشها القدس من حين إلى آخر. تقف وراء ذلك مؤسّسات إسرائيليّة كاملة (على سبيل المثال: IMPACT-se)، وبالطبع انعكس هذا التحريض في تراجع دعم الدول المانحة والاتّحاد الأوروبيّ لميزانيّات التعليم في السلطة الفلسطينيّة، الأمر الذي يتسبّب بالنهاية في استفحال الضائقة الماليّة التي تعاني منها مدارس القدس الوطنيّة –مدارس الأوقاف والمدارس الأهليّة-. والشكل الآخر يتمثّل في ابتزازها باستصدار الرخَص والتحكّم في تعيين المديرين، وإن كان ذلك أحيانًا بطريقة غير مباشرة عن طريق الرفض المتكرّر لأسماء مقترحة لتولّي الإدارة لا تتوافق مع المعايير المخابراتيّة.[21]

زِدْ على هذا أنّ وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة تحارب أيّ مظاهر ترمز إلى القضيّة الفلسطينيّة -كالعَلَم والنشيد والاحتفالات الوطنيّة على سبيل المثال-[22] محاوِلةً بذلك منع تشكُّل ذاكرة جمعيّة لدى الطلبة المقدسيّين بشأن قضيّتهم، ويبدو أنّ الأمر ليس خاصًّا بالمدارس التابعة لجهاز التعليم الإسرائيليّ فحسب؛ ففي مقابلة مع المعلّم (ع. س.) الذي يعمل في مدرسة خاصّة في القدس رفض ذكر اسمها، قال إنّه على الرغم من اعتماد المنهاج الفلسطينيّ الأصليّ في المدرسة، ليس ثمّة أيّ مظاهر تدلّ على الهُويّة الفلسطينيّة في المدرسة، وقد برّر المعلّم (ع. س.) ذلك التصرّف باقتضاب بقوله إنّها سياسة عامّة تفرضها وزارة التعليم على المدرسة.[23]

أضف إلى كلّ ذلك استمرارَ إغلاق مكتب مديريّة التربية والتعليم الفلسطينيّ في القدس، وقد برزت جِدّيّة الإسرائيليّين في تلك المسألة بملاحقتهم موظّفي المكتب الذين أخذوا بمباشَرة أعمالهم بطريقة غير نظاميّة في المدارس التابعة لهم، ولكن حتّى ذلك لم يَرُقْ لوزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة التي هدّدت بفرض السَّجن والغرامات على كلّ مَن تَثْبت عليه ممارسةُ عمله داخل حدود القدس.[24] وقد رافق تلك الخطوةَ إعلانُ السلطات الإسرائيليّة إنشاء تجمُّع مدارس في مخيّم شعفاط وعناتا بتكلفة مليونَيْ دولار لتَكُون بديلة عن مدارس الأونروا،[25] وذلك في محاولة منها لطرح نفسها كمرجعيّة وحيدة في القدس مُلخَّصُها أنّه كلّما ازداد عدد المقدسيّين الذين ينظرون إلى الهيئات والعوامل "الإسرائيليّة" على أنّها عنوان لحلّ مشكلاتهم اليوميّة، ازداد اعتمادهم على الاحتلال.

20. عبد ربّه، سوار. (2021، 3 كانون الثاني). مقدسيّون في الجامعات الإسرائيليّة.. كيف ولماذا؟ الحدث.

21. مقابلة شخصيّة هاتفيّة. (2021، 23 كانون الأوّل). مع أ. س. (الاسم محفوظ) -مديرة مدرسة خاصّة في وادي الجوز في القدس.

22. تقوم "مانحي" بإعادة طباعة الكتب الفلسطينيّة بنسخةٍ مُحرَّفَةٍ مُعدَّلةٍ، وتوزّعها على المدارس بعد أن تحذف الصفحة الأولى التي تتضمّن ترويسة السلطة، ثمّ تقوم بحذف كلّ ما له صلة بتعميق الهُويّة الوطنيّة، كأناشيد حبّ الوطن والانتفاضة والشهادة والفداء، وطمس مفاهيم النكبة والنكسة وحائط البراق والمسجد الأقصى، واسم فلسطين، واستبدال كلّ هذه بما يناسب الرواية الصهيونيّة، كحائط المبكى والهيكل ويوم الاستقلال. كذلك قامت وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة في الـ 8 من آذار عام 2011 بتزويد المدارس العربيّة في القدس بـ "وثيقة استقلال دولة "إسرائيل"، وطلبت إلى إدارة المدارس تعليق الوثيقة في المدارس، على أن يجري عرضها في مكان تتاح فيه للطلبة والمعلّمين كافّة فرصةُ الاطّلاع عليها وكذلك شرح معانيها.

23. مقابلة شخصيّة عبْر الواتسآپ. (2020، 25 أيلول). مع الأستاذ ع. س. (الاسم محفوظ) -مدرّس في مدرسة خاصّة في القدس.

24. مقابلة شخصيّة. (2021، 23 أيلول). انشراح حوّاس رئيسة قسم الخدمات الإداريّة والماليّة، وحدة شؤون القدس، وزارة التربية والتعليم.

25. يعقوب، هشام (محرّر). (2021). التقرير السنويّ حال القدس 2020: قراءة في مسار الأحداث والمآلات. بيروت: مؤسّسة القدس الدوليّة.

الموقف الفلسطينيّ من أَسْرَلة التعليم

تأتي فترة بِنِتْ الرئاسيّة على المقدسيّين في أصعب الظروف بفعل أزمة كورونا، وتعطُّل الحياة وتدهور الأوضاع الاقتصاديّة، إذ وصلت نسبة الفقر إلى 77.5%،[26] ثمّ بفعل النكسات الإقليميّة والداخليّة التي تستهدفه كشعب، وتخلّي السلطة الفلسطينيّة عن مسؤوليّاتها على أرض الواقع. وقد أدّى ذلك إلى تعالي الأصوات العربيّة الداعية إلى الاندماج في دولة إسرائيل والاستفادة من خدماتها،[27] وهي بذلك تنظر إلى التعليم كنظرتها إلى أيّ قِطاع خدماتيّ آخَر من حقّ المقدسيّين فيه الحصولُ على مقاعد دراسيّة مجّانيّة لأولادهم على اعتبار أنّهم من دافعي الضرائب، وإنْ كان ذلك يعني دراسة منهاج البجروت الإسرائيليّ، مدّعيةً أنّ التأثير الأكبر على الطالب يكون خارج إطار المدرسة من العائلة والأصدقاء والمجتمع.

بَيْدَ أنّ ذلك لا يعني بالضرورة التحاق أولئك الطلبة بالبجروت؛ فمدارس المعارف التي يكون عليها إقبال شديد هي تلك الملتزمة بالمنهاج الفلسطينيّ وتتمتّع بإدارات قويّة وفيها مجلس اتّحاد أولياء الأمور فعّال -كمدرسة الراشديّة ومدرسة المأمونيّة وغيرهما-، كما أنّ الإحصاءات تشير إلى أنّ الأهالي يفضّلون تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصّة في الصفوف الأولى لأنّها أقوى في اللغة العربيّة والإنجليزيّة، ثمّ يميلون إلى نقلهم إلى المدارس التابعة لجهاز التعليم الإسرائيليّ بعد ذلك لتحسين مهاراتهم في اللغة العبريّة، ولأنّها أسهل -بحسب منظورهم- من التوجيهيّ الفلسطينيّ، كما يفضّل بعض الطلبة الدراسة في المدارس التخصُّصيّة -كالتكنولوجيا والفنون التي تطرحها وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة.[28]

وفي الوقت الذي تقف فيه كلّ أجهزة دولة الاحتلال للدفع نحو نموّ وتوسيع الاتّجاه الأوّل بتبسيط قضيّة التعليم المؤسرِل وتسويقها على أنّها مجرّد مسألة خدماتيّة، لا صلة للسياسة بها، يختار فيها المقدسيُّ الأفضلَ لابْنه. يقف الاتّجاه الثاني، الذي يرى في الحفاظ على المنهاج الفلسطينيّ مسألةَ هُويّة وسيرورةَ بقاء،[29] وحيدًا لا يعينه في ذلك إلّا تأييد مجلس أولياء الأمور الذي يحاول جاهدًا الدفاع عن حقّ الطلبة وأوليائهم في اختيار المنهاج الذي يتوافق مع عقيدتهم وامتدادهم الفلسطينيّ، وهو بذلك يقود العديد من الأنشطة واللقاءات التي تحذّر الأهالي من المناهج الإسرائيليّة، ويقود الحملات الإعلاميّة والتوعويّة للتنبيه إلى خطر تلك المناهج المؤسرَلة، ويقوم برفع الدعاوى في المحاكم الإسرائيليّة لتحصيل بعض الحقوق، وهو يتعرّض نتيجة ذلك لحملة مضايقات وملاحقة واعتقال العديد من أعضائه على مدار تاريخ عمله. فضلًا عن هذا، موقف السلطة المتراخي -ولا سيّما في السنوات الأخيرة- قد أضعف جهود مجلس أولياء الامور؛ ففي التقرير الذي نشره معهد القدس لبحث السياسات، أشار إلى أنّه ابتداءً من النصف الثاني من عام 2018 حدث انخفاض في حجم البيانات والمنشورات المنظّمة التي كانت تقودها السلطة الفلسطينيّة ضدّ البرنامج الإسرائيليّ.[30]

---

26. Ir Amim. Ibid. P. 6.

27. حبّاس، وليد. مصدر سابق.
رامون، أمنون؛ وأبراهامي، بِن؛ وصورِف، يوحنان. (2021). بين البراغماتيّة (الواقعيّة) والمقاومة الوطنيّة: رأي الجمهور في شرقيّ القدس من الخطّة الخماسيّة الإسرائيليّة في التعليم (ملخَّص). معهد القدس لبحث السياسات. ص 3.

28. معهد القدس لبحث السياسات. (2020، 11 شباط). يوم مناقشات بحثيّة حول القرار 3790 للتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للقدس الشرقيّة. معهد القدس لبحث السياسات.

29. رامون، أمنون؛ وأبراهامي، بِن؛ وصورِف، يوحنان. مصدر سابق. ص 3.

30. المصدر السابق. ص 2.

الخاتمة

سعت الدراسة إلى قراءة الواقع التعليميّ في مدينة القدس في عهد حكومة بِنِت اليمينيّة المتطرّفة، في ظلّ ظروف داخليّة وخارجيّة غير مشجِّعة، من انقسام داخليّ وتراجُع في دَوْر الحركة الوطنيّة وهشاشة السلطة الفلسطينيّة في التعامل مع قضايا القدس، وانتشار ظاهرة التطبيع العربيّ، والاعتراف الأمريكيّ بالقدس عاصمةً لدولة إسرائيل. استعرضت الدراسة واقعَ النظام التعليميّ في القدس الذي يعاني أزمات ومشْكلات مركَّبة، وأهمَّ السياسات الحكوميّة التي اعتمدتها حكومة بِنِت وكيفيّةَ تأثيرها على تعزيز سياسة الأَسْرَلة. وقد بيّنت (الدراسة) أنّ كلّ المرتكزات التي أرساها بِنِت -حين كان وزيرًا للتربية والتعليم- تحوّلت إلى سياسة ممنهَجة جرى اعتمادها والتفرّع عنها بمزيد من الخطط الرامية إلى الأَسْرَلة في عهد حكومته الحاليّة، التي تُظهِر سياساتُها سعيَها الحثيث نحو احتواء النظام التعليميّ في القدس وتوحيده تحت مظلّتها؛ أملًا في تسهيل عمليّة الأَسْرَلة عبْر إحلال نظام البجروت الذي يتضاعف عدد المنتسبين إليه من الطلبة المقدسيّين مع بداية كلّ عام دراسيّ، وتشجيع الطلبة المقدسيّين على الالتحاق بالجامعات الإسرائيليّة، الأمر الذي يسهم في اندماجهم في المجتمع الإسرائيليّ.

إنّ تحوُّل وجهة نظر الفاعلين الإسرائيليّين نحو القدس الشرقيّة، من سياسة الإهمال والإقصاء إلى سياسة الاحتواء، أسهَمَ بدَوْره في التأثير على المنظومة التعليميّة في القدس؛ ففي حين ظلّ ينظر إلى المقدسيّين على أنّهم مقيمون وكانت كلّ وزارة تستنكف من الاستثمار في القدس الشرقيّة، جاءت الفكرة المضادّة: لماذا لا نفكّر في أنّهم باقون، ونطوّر الجزء الشرقيّ من المدينة بما يتناسب مع كونها عاصمة لدولة إسرائيل، وبالتالي يَحْدث توازن بين شطرَيِ المدينة؟[31] ولم يكن ذلك نتيجة حالة ودّ أو تقبُّل فجائيّة من قِبل السلطات الإسرائيليّة للمجتمع المقدسيّ، بل كانت سياسة جديدة حاولت التعامل مع الاضطراب والهبّات التي لا تلبث أن تنفجر في القدس، فحاولت المؤسسة الإسرائيلية فرض سياسة الاحتواء الفرديّة للعرب، ابتغاءَ نزع صفة الشعب عنهم (بل حتّى صفة الجماعة).

إنّ تفسير حالة المقاومة التي تعيشها القدس (الحالة التي يسمّونها هم عنفًا واضطراباتٍ) من منظور مادّيّ بحت، أي باعتبارها نتيجة الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة الصعبة التي يعيشها المقدسيّون، دون وضع أيّ قيمة واعتبار للبعد الوطنيّ، لَتفسيرٌ يكذّبه الواقع، وتشهد على ذلك زيادة وتيرة الأحداث المتفجّرة في القدس، الأمر الذي جعل التعليم يوضَع على رأس الأولويّات في الخطّة الخمسيّة، والمفسِّرون يريدون له بذلك أن يكون ماكينة مؤدلِجة يخرج منها المقدسيّون ممسوخي الهُويّة. لكن على الرغم من كلّ الزخْم الذي يحيط بالعمليّة التعليميّة في القدس، والأموال الطائلة التي تُنفَق، والحرب الضَّروس التي عبّرت عنها إسراء سلهب بقولها: "المدارس بِتْحارِب لَتْحَصِّل وَلَد"،[32] لا تزال عمليّة الأَسْرَلة بطيئة متثاقلة، ولا يزال معظم المقدسيّين يختارون التعليم الفلسطينيّ ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا. تُظهِر إحصائيّة قارنت فيها عير عميم بين عددِ الطلبة المقدسيّين الملتحقين بالمدارس الأهليّة، وعددِ نُظرائهم في مدارس المعارف التابعة لبلديّة الاحتلال، بين العامَيْن الدراسيَّيْن 2019/2018 - 2020/2019، أنّ هناك زيادة في عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس الأهليّة؛ إذ لقد وصل إلى 51,733 في العام الدراسيّ 2019-2020، بعد أن كان عددهم 48,368 طالبًا في العام السابق، بينما ظلّ العدد تقريبًا على ما هو عليه في مدارس المعارف بواقع 45,527 طالبًا في العام الدراسيّ 2018-2019، وَ 45,815 طالبًا في العام الذي يليه؛ وهذا يُظهِر أنّ الفرق لصالح المدارس الأهليّة ارتفع بما يقارب ستّة آلاف طالب في العام

31. حَسُون، نير. (2021، 3 أيلول). مقاربة إسرائيليّة جديدة لشرق القدس يقودها المستوطنون. الأيّام (مترجَم عن مقال نُشر في صحيفة هآرتس).

32. مقابَلة شخصيّة هاتفيّة. (2021، 28 كانون الأوّل). إسراء سلهب، مديرة روضة ومدرسة البراء /الياقوت.

الدراسيّ 2019-2020، في حين كان الفرق لا يتجاوز ثلاثة آلاف في العام الذي سبقه.[33] ويبقى ثمّة سؤال مهمّ: إلى متى سيَصمد المجتمع المقدسيّ في وجه آلة الاحتلال العاتية بإمكانيّاتها ومراوغاتها التي لا تنتهي؟

33. Ir Amim. (2020, Septemper). **The state of education in East Jerusalem: Discrimination against the backdrop of COVID-19**. Ir-Amim. P. 18.

مدى الكرمل
المـركـز الـعـربـي للـدراسـات
الاجتماعية التطبيقية